مجـــلـة الحـــق للعلوم الشرعية والقانونية
Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences
تصدر عن كلية القانون – جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/index
المجلد الثالث عشر ــ العدد الثاني 2026 ــ الصفحات (18-38)
ISSN 3005 – 3919 معامل التأثير العربي 1.72 لسنة 2025 2.113 (ISI) لسنة 2025

The sequence of pauses in the Holy Quran: A grammatical and semantic study

Al-Mu'tasem Bellah Hassan Mohammed Bousqima [1]*

Department of Islamic Studies, Faculty of Arts and Sciences - Al Marj, University of Benghazi, Benghazi, Libya
Almotasembellah.hasan@uob.edu.ly

تتابع الوقوف في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية

المعتصم بالله حسن محمَّد بوسقيمة [1] *
قسم اللغة العربية ، كلية الآداب والعلوم - المرج ، جامعة بنغازي ، ليبيا

Received: 17-05-2026	Accepted: 15-06-2026	Published: 01-07-2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص:
تتناول هذه الدراسة نوعًا من أنواع الوقف في القرآن الكريم لم يُفرد - بحسب اطلاع الباحث - بدراسة مستقلة في كتب الوقف والابتداء، وهو ما اصطلح عليه الباحث بـ(وقف التلازم)، ويقصد به: تتابع مواضع الوقف التي يقتضي الوقفُ على أحدها الوقفَ على ما يليه أيضًا؛ تحقيقًا لسلامة المعنى واتساق الدلالة. وهدفت الدراسة إلى تأصيل هذا المصطلح، وبيان مفهومه، والكشف عن علاقته بالبنية النحوية والدلالية في النص القرآني، مع الموازنة بينه وبين بعض المصطلحات الوقفية المشابهة، كوقف المراقبة والتعانق والتجاذب. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تتبع نماذج من مواضع وقف التلازم في القرآن الكريم، وتحليلها نحويًا ودلاليًا، مع الإفادة من كتب الوقف والابتداء، والتفاسير، وكتب إعراب القرآن والقراءات.
وقد خلصت الدراسة إلى إثبات وجود هذا النوع من الوقف في عدد من المواضع القرآنية، وأنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعلاقات النحوية والدلالية بين التراكيب، كما تبين أن مراعاة التلازم بين الوقوف تسهم في إحكام المعنى، وصيانة الدلالة، وإبراز الانسجام البلاغي في السياق القرآني، واتضح أن الحكم عليه متغير بين الوجوب والجواز تبعًا للقرائن النحوية والدلالية، وأن ضوابط وقف التلازم المقترحة من شأنها الإسهام في تجنب الفصل بين المترابطات، وتحقيق استقامة المعنى عند الأداء. وأوصت الدراسة بالعناية بهذا النوع من الوقف، وإدراجه ضمن الدراسات المعاصرة في علم الوقف والابتداء، وتوظيفه في تعليم التجويد والقراءات؛ لما له من أثر في سلامة الأداء واستقامة المعنى.

الكلمات الدالة: الوقف والابتداء. وقف التلازم. وقف المراقبة. التوجيه النحوي. الدلالة القرآنية.

Abstract:
This study examines a type of pause in the Holy Quran that, to the researcher's knowledge, has not been the subject of independent study in books on pauses and continuations. This type of pause, termed "concomitant pause," refers to a series of pauses where stopping at one necessitates stopping at the next, thus ensuring the integrity of the meaning and the coherence of the discourse. The study aims to establish the origins of this term, clarify its concept, and reveal its relationship to the grammatical and semantic structure of the Quranic text. It also compares it with similar pause terms, such as the pause of observation, embrace, and attraction.
The study employs a descriptive-analytical approach, tracing examples of concomitant pauses in the Holy Quran and analyzing them grammatically and semantically. It draws upon books on pauses and continuations, exegesis, and works on Quranic grammar and recitation. The study concluded that this type of pause exists in several Quranic verses and is closely linked to the grammatical and semantic relationships between phrases. It also demonstrated that observing the connection between pauses contributes to clarifying the meaning, preserving the semantic integrity, and highlighting the rhetorical harmony within the Quranic context. Furthermore, it was found that the ruling on this type of pause varies between obligatory and permissible depending on the grammatical and semantic indicators. The proposed guidelines for pausing in conjunction with this connection would help avoid separating related elements and ensure the clarity of meaning during recitation. The study recommended paying attention to this type of pause, including it in contemporary studies of pause and resumption, and employing it in teaching Tajweed and Quranic readings, given its impact on the accuracy of recitation and the clarity of meaning.

Keywords: Pausing and resuming. Pausing in conjunction. Pausing for observation. Grammatical guidance. Quranic significance.

المُقَدّمَةُ:

الحمد لله الذي افتتح بالحمد كل خير، وأتم به كل نعمة، نحمده ـ سبحانه وتعالى ـ حمدًا يليق بجلاله وعظيم سلطانه، ونصلي ونسلم على خاتم أنبيائه ورسله، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن العناية بكتاب الله ـ عز وجل ـ كانت الدافع الأصيل لنشأة العلوم العربية والإسلامية التي تدور حول خدمته، وكان من بين هذه العلوم علم الوقف والابتداء، الذي نشأ مبكرًا جنبًا إلى جنب مع علم النحو؛ إدراكًا لأهميته في بيان معاني القرآن الكريم وتوجيه دلالاته.

ولم يكن علم الوقف والابتداء منفصلًا عن علم النحو، بل ارتبط به ارتباطًا وثيقًا؛ إذ شارك في تأسيسه عددٌ من كبار النحاة والقراء، كأبي عمرو بن العلاء، والكسائي، والأخفش، والفرَّاء، والنحَّاس، وغيرهم ممن أسهموا في تأصيله والتأليف فيه، تأكيدًا لما قرره ابن مجاهد من قوله: "لا يقوم بالتمام إلا نحويٌّ"(النحاس، 1992، ج1، ص18)، في إشارة إلى عمق الصلة بين سلامة الوقف وصحة التوجيه النحوي.

ومن خلال استقراء كتب الوقف والابتداء وتتبع ما ورد فيها من مصطلحات وتطبيقات، لفت انتباهَ الباحث ما يُعرف عند علماء هذا الفن ب(وقف المراقبة)، وهو أن يتجاور موضعان صالحان للوقف إلا أنهما لا يثبتان معًا، ولا يسقطان معًا، وإنما يُكتفى بالوقف على أحدهما دون الآخر. ومع شيوع هذا النوع في كتب علماء الوقف والابتداء، بدءًا من الإمام أبي الفضل الرازي (ت 454 هـ) الذي يُنسب إليه فضل السبق في التنبيه إليه ـ كما ذكر ابن الجزري ـ حيث استمد تسميته من اصطلاح المراقبة في علم العروض(ابن الجزري، 1380، ج1، ص238؛ السيوطي، 1974، الإتقان، ج1، ص296)، إلا أن الباحث ـ على حسب ما وقف عليه ـ لم يجد في المقابل عناية مماثلة بنوع

آخر من الوقوف لا يقل أهمية عن وقف المراقبة، يتمثل في تتابع مواضع الوقف؛ تحقيقًا لسلامة المعنى، بحيث يقتضي الوقفُ على موضع ما الوقفَ على موضع لاحق له، وهو ما يمكن أن يُصطلَح عليه بـ(وقف التلازم). وقد بدا للباحث أن هذا النوع يمثل جانبًا دقيقًا في علم الوقف والابتداء، وأنه جديرٌ بالبحث والدراسة؛ لما له من أثر بالغ في إحكام المعنى وصيانة الدلالة في النص القرآني.

أسباب اختيار الموضوع:

1. محاولة تسليط الضوء على هذا النوع من الوقف الذي لم تُحدَّد معالمه في كتب السابقين، مع بيان حدوده وضوابطه، والإسهام في إدخاله ضمن البناء المصطلحي لعلم الوقف والابتداء.

2- الكشف عن أثر البنية النحوية والدلالية في توجيه الوقف، وذلك من خلال بيان مدى تأثير العلاقات النحوية والدلالية في تقرير التلازم بين مواضع الوقف، مما يعزز الصلة بين علم الوقف وسائر العلوم اللغوية.

3- تأصيل المصطلحات الوقفية وتقويمها من خلال دراسة عدد من المصطلحات المرتبطة بموضوع البحث، كالمراقبة، والتعانق، والتجاذب وتتبعها لغويا ودلاليا، والموازنة بينها، بما يسهم في تحقيق الدقة الاصطلاحية.

4- فتح آفاق بحثية في مجال الوقف والابتداء من خلال لفت أنظار الباحثين إلى هذا النوع من الوقف، وتشجيع الدراسات المتخصصة بحيث تتناوله من زوايا متعددة.

أهمية الموضـوع :

تتجلى أهمية هذه الدراسة في جملة من الجوانب العلمية، من أبرزها :

1. اتصالها المباشر بعلوم القرآن الكريم؛ إذ تعالج الدراسةُ جانبًا دقيقًا من جوانب علم الوقف والابتداء، وهو من العلوم المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بفهم كتاب الله تعالى، وتوجيه معانيه، مما يمنحها قيمة علمية رفيعة لصلتها بالنص القرآني.

2- الإسهام في تحقيق الفهم الصحيح للنص القرآني من خلال بيان أثر التلازم بين مواضع الوقف في إحكام المعنى وصيانته من الاضطراب، والكشف عن العلاقات الدقيقة بين مقاطع الآيات القرآنية.

3. الإفادة التطبيقية لقارئ القرآن الكريم، حيث تمكِّن هذه الدراسةُ القارئَ من إدراك مواضع الوقف التي يقتضي المعنى فيها تتابعَ الوقوف، مما يسهم في تحسينِ الأداء أثناء قراءة القرآن الكريم، وتجنبِ الوقوع في أخطاء وقفية تؤثر في الدلالة العامة لسياق الآيات.

4. أن الدراسة تربط بين علم الوقف والابتداء من جهة، وعلمي النحو والدلالة من جهة أخرى، مما يبرز أثر التداخل المعرفي في تعميق فهم النص القرآني.

مشكلة البحث:

على الرغم من العناية الكبيرة التي حظي بها علم الوقف والابتداء في التراث القرآني والدراسات الحديثة، فإن بعض الأنماط الوقفية الدقيقة لا تزال بحاجة إلى مزيد من التأصيل والبيان، ومن أبرزها ما اصطُلِح عليه في هذه الدراسة بـ(وقف التلازم)؛ إذ لم يحظَ هذا النوع قديمًا أو حديثًا - بحسب ما وقع عليه الباحث - بدراسة مستقلة تكشف عن حقيقته، وتحدد معالمه، وتبرز تطبيقاته في ضوء التحليل النحوي والدلالي.

ومن هنا تنبثق مشكلة البحث في الحاجة إلى معالجة هذا النمط الوقفي معالجةً علميةً تكشف عن طبيعته، وتبين أثره في توجيه المعنى القرآني، وذلك من خلال نماذج تطبيقية يتم تحليلها في ضوء العلاقات النحوية والدلالية.

تساؤلات البحث:

تنطلق هذه الدراسة من جملة من التساؤلات الرئيسة التي تسعى إلى الإجابة عنها، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

الأول: هل يمكن إثبات ما اصطُلِح عليه في هذه الدراسة بـ(وقف التلازم) في القرآن الكريم على أساس علمي منضبط؟ وهل توجد مواضع وقفية متتابعة في النص القرآني يمكن الاستناد إليها في تقرير هذا النوع من الوقف؟

الثاني: إلى أي مدى ينطبق مصطلح (وقف التلازم) على النماذج المدروسة، وهل يعبِّر عنها تعبيرًا دقيقًا من الناحية النحوية والدلالية؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية، من أبرزها:

1. التعريف بوقف التلازم، وبيان مفهومه، وسبب اختيار التسمية، وبيان الفروق الدقيقة بينه وبين بعض المصطلحات الوقفية الأخرى المشابهة له.

2. اختيار نماذج واضحة من مواضع وقف التلازم في القرآن الكريم من خلال تتبع العلامات الوقفية في المصاحف، وكتب الوقف والابتداء، والمصادر التفسيرية واللغوية.

3. تحليل البنية النحوية المرتبطة بوقف التلازم، وبيان أثر العلاقات النحوية في تقرير هذا النوع من الوقف، والكشف عن الصلة بين الوقف والتركيب النحوي للجملة القرآنية.

4. إبراز الأثر الدلالي لوقف التلازم، وبيان أثر الوقف في المعنى، والكشف عن كيفية إسهام تتابع الوقوف في تحقيق الاتساق الدلالي وترابط أجزاء النص القرآني.

5. الإسهام في ضبط الأداء القرآني، وذلك بتقديم تصور علمي يعين القارئ على مراعاة مواضع التلازم في الوقف، بما يحفظ سلامة المعنى ويمنع وقوع اللبس أو الاضطراب في الفهم.

الدراسات السابقة:

في حدود ما اطّلع عليه الباحث، لم يقف على دراسةٍ مستقلة تناولت ما يُعرف بـ(وقف التلازم) في كتب علماء الوقف والابتداء، فضلًا عن عدم وجود دراسةً تجمع بين تأصيله النظري ومعالجته معالجة نحوية دلالية تطبيقية.

ومع ذلك، فقد أفاد الباحث من عددٍ من الدراسات التي عالجت موضوع الوقف والابتداء في جوانبه المختلفة، سواء من حيث التأصيل أو التطبيق، واستأنس بما تضمنته من مناهج في العرض والتحليل، مما أسهم في بناء الإطار العلمي لهذه الدراسة وتوجيه مسارها، ومن هذه الدراسات:

ـ **معالم الاهتداء إلى معرفة والابتداء**، محمود خليل الحصري، (ت1401هـ)، مكتبة السنة، القاهرة، 1423هـ - 2002م.

ـ **وقف التجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم**، د. عبد العزيز بن علي الحربي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد الحادي والثلاثون، 1425هـ.

ـ **تعانق الوقف في القرآن الكريم**، "دراسة موضوعية دلالية"، محمد عادل شوك، مجلة آفاق الثقافة والتراث ـ جامعة الماجد بدبي، 2012م.

ـ **الانفتاح الدلالي في وقف المراقبة**، دراسة نحوية بلاغية (البقرة وآل عمران) أنموذجا، د. مشهور موسى مشهور مشاهرة، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، 2012م.

ـ **الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم**، د. عبد الكريم إبراهيم عوض صالح.

ـ **غرائب الوقف والابتداء عند الإمام يعقوب الحضرمي (جمعا ودراسة نحوية ودلالية)**، رسالة دكتوراه، إعداد: أ.د. خالد إبراهيم فضيل، إشراف: أ. د. إبراهيم بركات، جامعة المنصورة ـ جمهورية مصر العربية، 2015م.

ـ **تعانق الوقف في القرآن الكريم**، عبد الرحمن مطلك الجبوري، مجلة كلية العلوم الإسلامية- جامعة بغداد، العدد1، 1996م.

ـ **الوقف والابتداء في ضوء اللسانيات الحديثة**، أ.د. أحمد عارف حجازي.

المنهج المتبع في الدراسة : اقتضت طبيعة هذه الدراسة اعتماد المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك من خلال استقراء مواضع الوقف في الآيات القرآنية التي يظهر فيها تتابع واضح للوقوف، ثم تحليلها في ضوء المعطيات النحوية والدلالية؛ للكشف عن طبيعة هذا التلازم وأثره في توجيه المعنى.

حدود الدراسة:

تنحصر هذه الدراسة في تتبع مواضع ما اصطُلِح عليه بـ(وقف التلازم) في القرآن الكريم، دون غيره من أنواع الوقف، ثم تحليل هذه المواضع في ضوء البعدين النحوي والدلالي. وقد اقتصر الجانب النحوي على الوصف العام للتراكيب دون التوسع في الخلافات التفصيلية، في حين تركزت الدراسة الدلالية على ما يتصل بالبنية النحوية وأثرها في توجيه المعنى.

واعتمد الباحث في نقل الآيات القرآنية على برنامج مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، برواية حفص عن عاصم، مع التنبيه إلى مواضع اختلاف القراءات القرآنية كلما اقتضى السياق ذلك.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة لا تستهدف حصر جميع مواضع وقف التلازم في القرآن الكريم حصرًا استقصائيًا، وإنما تهدف أساسًا إلى تأصيل هذا النوع من الوقف، وبيان معالمه وضوابطه، والكشف عن علاقته بالبنية النحوية والدلالية؛ نظرًا لما يكتنف عملية الإحصاء الشامل من صعوبة، ترجع إلى تباين الاجتهادات في تحديد مواضع التلازم تبعًا لاختلاف الأوجه الإعرابية وتقدير العلاقات بين التراكيب.

صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة جملة من الصعوبات المنهجية، في مقدمتها قلة المصادر المتخصصة التي تناولت موضوع تتابع الوقوف وتلازمها؛ إذ لم يحظَ هذا النوع من الوقوف بعناية علماء الوقف والابتداء مقارنة بغيره من أنواع الوقف الأخرى.

وقد ترتب على ذلك اعتماد الباحث بدرجة كبيرة على التتبع المباشر للآيات القرآنية، وإعادة النظر فيها مرارًا وتكرارًا في ضوء السياقين النحوي والدلالي؛ لاستنباط مواضع يتجلى فيها هذا النوع من الوقف بوضوح. وقد استلزم هذا المسلك جهدًا علميًا مضاعفًا ووقتًا طويلًا؛ للوصول إلى نتائج منضبطة تحقق أهداف الدراسة.

خطة الدراسة:

المقدمة: وفيها بيان أسباب اختيار الموضوع، وبيان أهميته، وأهدافه، وحدود الدراسة، ومشكلة البحث وتساؤلاته، وذكر الدراسات السابقة، وبيان المنهج المتبع في هذه الدراسة.

المبحث الأول: الدراسة النظرية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بعلم الوقف والابتداء.

المطلب الثاني: التعريف بوقف التلازم، وبيان العلاقة بينه وبين بعض المصطلحات الوقفية المشابهة.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لنماذج مختارة من القرآن الكريم.

الخاتمة: وفيها أهمّ النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، مع ذكر أهمّ التوصيات التي يوصي بها الباحث.

المبحث الأول: الدراسة النظرية

المطلب الأول: التعريف بعلم الوقف والابتداء:

الوقف لغة: الواو والقاف والفاء أصل واحد يدل على تمكث في الشيء(ابن فارس، 1979، 6/135)، وهو مصدرُ قَوْلك: وقفتُ الدَّابَّة ووقَفْتُ الكلمةَ وَقْفاً(الأزهري، 2001، 9/251)، ومنه: وقف الأرض على المساكين(ابن منظور، 1414هـ، 9/359)، أي: حبسها على المساكين، ومنعها عن غيرهم.

نخلص مما سبق أن الدلالة اللغوية من الوقف هي المنع والحبس.

أما **في الاصطلاح**: فهو أن تقطع الكلمة السابقة عما بعدها(الجرجاني، 1983، ص. 253).

وعرفه ابن الجزري بأنه: ((عبارةٌ عن قطع الصوت على الكلمة زمنًا يُتَنفَّسُ فيه عادةً بنية استئناف القراءة))(ابن الجزري، 1380، 1/240).

وأما الابتداءُ في اللغة: فيقال: بدأت بالشئ وابتدأت به، أي:فعلته ابتداء(الجوهري، 1987، 1/35)، والبدء والابتداء افتتاحُ الشيء، وتقديمه على غيره(الراغب الأصفهاني، د.ت، ص. 206).

وأهلُ الوقف لم يعرّفوا الابتداء في الاصطلاح؛ استغناءً عنه بتعريف ضده، وهو الوقف(فضيل، **2015**، ص. **34**)، إذ بضدها تتبين الأشياء.

ويمكن أن يقال في تعريف الابتداء اصطلاحًا: (هو افتتاح تلاوة القرآن أو استئنافُها بعد وقفٍ، مع مراعاة صحة المعنى فيما يُبتدأ به).

والأصل هو تقديم مصطلح الابتداء على مصطلح الوقف، إلا أننا نلاحظ أن كتب القراءات درجت على تقديم مصطلح الوقف، ولعل ذلك بسبب أهمية هذا المصطلح؛ إذ هو المعوَّل عليه في هذا الباب، وهذه الأهمية ترجع إلى أن الوقف هو الأساس الذي تعرف به صحة الابتداء، فإذا كان الوقف تامًا مثلًا جاز الابتداء بما بعده، فأكثر مسائل هذا الباب إنما تتعلق بالوقف، ومن عادة العرب تقديم اللفظ لغرض الاهتمام به، قال سيبويه: « إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى»(سيبويه، **1988**، **1/34**).

ولهذا الموضوع ـ كما ذكر ابنُ الجزري ـ حالتان(ابن الجزري، **1380**، **1/224**؛ الحمد، **2004**، ص. **248**).

الأولى: ما نحن بصددها، وهي معرفة ما يوُقف عليه ويُبتدأ به، وعُنِي بهذه الحالة علماءُ القراءة، وكُتِبت فيها مؤلفاتٌ مستقلة، كالقطع والائتناف للنحَّاس، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ، والمكتفى في الوقف والابتدا للداني .

والحالة الأخرى: كيف يُوقف، وكيف يُبتدأ، وعُني بها علماءُ العربية والتجويد جميعًا، ولم تتجاوز جهودُهم في ذلك كتابةَ فصل أو باب في مؤلفاتهم؛ لأنها لا تقتضي استقصاء مواضع الوقف في القرآن، كالحالة الأولى؛ بل تُبين قواعد كيفية الوقوف الواردة عن العرب، وهي تنبني على أسس صوتية .

أهميةُ الوقف والابتداء :

الذي يطالع كتب التجويد يجد آثارًا كثيرة تبين أهمية الوقف والابتداء، وتكشف مدى عناية السلف بهذا الباب، وذم من تجاهله، بل إن بعضهم عدَّ وجوب تعلم هذا العلم مما أجمع عليه الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ومن هذه الآثار ما ورد عن علي بن أبي طالب ﷺ أنه قال في تفسير قوله تعالى: **((**وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا**))** [سورة المزمل: 4]**:** «الترتيل: تجويدُ الحروف ، ومعرفةُ الوقف»(ابن الجزري، **1380**، **1/209**).

وورد عن ابن عمر ﷺ أنه قال : « لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن ، وتنزل السورةُ على محمد ﷺ ، فيتعلم حلالها وحرامها، وآمرها وزاجرها ، وما ينبغي أن يوقف عنده منها ، كما تتعلمون أنتم اليوم القرآن ، ولقد رأيتُ اليومَ رجالًا ، يُؤتَى أحدُهم القرآنَ قبل الإيمان ، فيقرأُ ما بين فاتحته إلى خاتمته ، ما يدري ما آمرُه ولا زاجرُه ، ولا ما ينبغي أن يُوقَفَ عنده منه... » (ابن منده، **1406**هـ/**1986**م، **1/88**، حديث رقم **106**).

يتبين من هذين الأثرين اهتمام السلف بهذا الجانب، حيث إنهم كانوا يتعلمون الوقوف كما يتعلمون حفظ الآيات والسور، ولا يكون القارئ مرتلًا على الصفة التي أمر بها الشارع حتى يكون ضابطًا لمواضع الوقوفات.

وقد علق ابن الجزري على هذين الأثرين بقوله: «ففي كلام عليٍّ ﷺ دليلٌ على وجوب تعلمه– يعني الوقفَ والابتداء – ومعرفتِه ، وفي كلام ابن عمر ﷺ برهانٌ على أن تعلُّمَه إجماعٌ من الصحابة ﷺ، وصحَّ؛ بل تواتر عندنا تعلمُه والاعتناءُ به من السلف الصالح ... وكلامهم في ذلك معروف ، ونصوصهم عليه مشهورة بين الكتب»(ابن الجزري، **1380**، **1/225**).

كما توالت الآثار عما جاء بعدهم عن أهمية هذا الباب، من ذلك قول أبي بكر بن الأنباري: «ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه معرفةُ الوقف والابتداء فيه»(ابن الأنباري، **1971**، **1/108**).

وقال الهذلي: «اعلم أن المقاطع والمبادئ علم يُفتقَر إليه، يعلم به الفرق بين المعنيين المختلفين، والقصتين المتنافيتين...»(الهذلي، **2007**، **1/131**).

والمقصود بالمقاطع والمبادئ: الوقف والابتداء.

ومن خلال ما سبق يتبين أن بمعرفة الوقف والابتداء تتجلى المعاني القرآنية، ويُهتدَى من خلاله إلى دقائق التنزيل، وبه يتجنب القارئ الوقوع في أخطاء تغير المقصود أو تضعف أثر التلاوة.

الكتب المؤلفة في الوقف والابتداء:

إن المؤلفات الخاصة بعلم الوقف والابتداء كثيرة ومتعددة، والتأليف في هذا العلم قد يكون مستقلا بنفسه، وقد يكون ضمن علوم القرآن الأخرى، وسيقتصر الباحث على عرض أهم كتب الوقف والابتداء المستقلة عن غيرها من العلوم، ومن هذه الكتب:

1- كتاب الوقف والابتداء، لضرار بن صرد (ت**129**هـ).
2- الوقف والابتداء، ليحيى بن المبارك، المعروف باليزيدي (ت**202**هـ).
3- المقاطع والمبادئ، لأبي حاتم السجستاني (ت**225**هـ).
4- الإيضاح في الوقف والابتداء، لمحمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت**327**هـ).
5- القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس (ت**338**هـ).
6- الهداية في الوقف، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت**437**هـ).
7- المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني (ت**444**هـ).
8- المرشد في الوقوف، للعماني (توفي بعد**500**هـ)،
9- وقوف القرآن، لابن طيفور السجاوندي (ت**560**هـ).
10- الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، للنكزاوي (ت**638**هـ).
11- وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، للجعبري (ت**732**هـ).
12- منار الهدى في الوقف والابتداء، لأحمد عبد الكريم الأشموني (ت**1100**هـ).
13- معالم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء، لمحمود خليل الصري (ت**1400**هـ).
14- هادي القراء إلى الوقف والابتداء، أحمد عثمان الشبراوي، حديث.

المطلب الثاني: التعريف بوقف التلازم، وبيان العلاقة بينه وبين بعض المصطلحات الوقفية المشابهة:

قبل الحديث عن وقف التلازم، يجدر البيان بإيجاز لعدد من المصطلحات الوقفية التي استُعملت عند المتقدمين والمتأخرين للدلالة على ظاهرة تقارب هذا النوع من الوقوف، وأبرزها: المراقبة، والتعانق (أو المعانقة)، والتجاذب، من أجل إبراز العلاقة بين هذه المصطلحات من جهة، وبين مصطلح وقف (التلازم) ـ محور هذه الدراسة ـ من جهة أخرى، وذلك بهدف تدقيق المصطلحات الوقفية وتنزيل كل منها في موضعه العلمي الصحيح.

أولا مصطلح المراقبة:

استعمل المتقدمون مصطلح "المراقبة" للدلالة على موضعين صالحين للوقف، بحيث إذا اختير الوقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر(الهمذاني العطار، **1411**هـ، ج**1**، ص**55**)، وعرفه الزركشي بقوله: «أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ لَهُ مَقْطَعَانِ عَلَى الْبَدَلِ كُلُّ وَاحِدٍ منهما إذا فُرض فيه وَجَبَ الْوَصْلُ فِي الْآخَرِ وَإِذَا فُرِضَ فِيهِ الْوَصْلُ وَجَبَ الْوَقْفُ فِي الْآخَرِ»(الزركشي، **1957**، ج**1**، ص**365**).

أما عند المعاصرين فنجد أن وقف المراقبة اصطُلح عليه باصطلاحات أخرى، كالتعانق والتجاذب(الحربي، 1425هـ، ص12؛ الجرمي، 2001، ص335)، وعرفه بعضهم بأن يتعانق الوقفان باجتماعهما في محل واحد، فيمتنع الوقف على كل منهما؛ لئلا يضطرب المعنى أو يبهم المراد، فإذا وقف على أحدهما تعين عدم الوقف على الآخر(الجرمي، 2001، ص335).

ويظهر أن تسمية هذا النوع بالمراقبة متأثرة باستعمال المصطلح في علم العروض، قَالَ اللَّيْث: «المُراقَبة فِي أَجزَاء الشّعْر عِنْد التجزئة بَين حرفين، هُوَ أَن يَسقُط أحدُهما ويَثْبُت الآخر، وَلَا يَسقُطان جَمِيعًا وَلَا يَثْبُتَان جَمِيعًا»(الأزهري، **2001**، ج**9**، ص**114**؛ ابن منظور، **1414**، ج**1**، ص**427**). إلا أن تطبيق هذا المعنى على جميع مواضع المراقبة

فـي القـرآن محـل نظـر؛ لأن كثيـرًا مـن هـذه المواضـع يجـوز فيهـا وصـل الكـلام دون الوقـف علـى أي مـن الموضعين، ومن ثم فإن اشتراط عدم سقوطهما معًا لا يبدو منطبقًا على جميع الأمثلة التطبيقية.

ثانيًا مصطلح التعانق (المعانقة):

أما التعانق فهو مصطلح حديث، وهو في اللغة يدل على الملازمة والالتصاق والتقارب بين شيئين، سواء أكان ذلك في السلم أم في الحر(الأزهري، **2001**، ج**1**، ص**168**؛ ابن منظور، **1414**، ج**10**، ص**272**؛ الزبيدي، **2001**، ج**26**، ص**221**). ولعل أول من جعل التعانق مصطلحًا وقفيًّا هو الشيخ الحصري[1] في كتابه معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء، والتعانق عنده أن يجتمع في الآية الواحدة كلمتان يصح الوقف على كل منهما، ولكن إذا وقف القارئ على إحداهما لم يجز له الوقف على الأخرى، وعلل سبب التسمية بمعانقة كل من الكلمتين للأخرى، واجتماعهما في موضع واحد(الحصري، **2002**، ص**37 - 38**).

ويُلاحظ أن مصطلح التعانق لا ينسجم تمامًا مع دلالته اللغوية؛ لأن التعانق يفيد التقارب والملازمة، بينما تقوم العلاقة بين موضعي الوقف على التقابل، إذ يقتضي الوقف على أحدهما ترك الآخر، مما يجعل المطابقة بين المعنى اللغوي والاستعمال الاصطلاحي غير تامة.

والذي يظهر أن منشأ هذا الإشكال يعود إلى أن التسمية بُنيت على ملاحظة تجاور الموضعين في الآية، لا على ملاحظة العلاقة بين الوقفين أنفسهما، وهي علاقة تقابل لا تعانق.

ثالثًا مصطلح التجاذب:

الذي يطالع كتب علماء الوقف والابتداء لا يجد استعمالًا لمصطلح التجاذب تعبيرا عن هذا النوع من الوقوفات، وأما الذين عبَّروا بمصطلح التجاذب عن هذا النوع من الوقف من المعاصرين فإنهم يشيرون إلى تعريف الألوسي لهذا اللفظ، وكأنهم يقصدون بذلك الإشارة إلى أنه أول من عبَّر بهذا المصطلح عما كان يسميه القدماء بالمراقبة، وقد عرفه بقوله «بأن تكون كلمة محتملة أن تكون من السابق وأن تكون من اللاحق»(الألوسي، 1415هـ، ج12، ص32؛ الحربي، 1425هـ، ص12).

ويبدو من تعريف الألوسي لمصطلح التجاذب أنه لم يسقطه على وقف المراقبة، وإنما عبَّر به عن علاقة الكلمة بما يسبقها أو بما يلحقها، فكأن هذه الكلمة يتنازعها طرفان: طرف سابق، وطرف لاحق، فحديثه هنا عن تجاذب كل طرف لهذه الكلمة، ولا علاقة لما نحن بصدده من هذا النوع من الوقف، كما أن الموضع الذي تطرق فيه الألوسي إلى هذا المصطلح، كان في قوله تعالى: ((قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ)) [سورة يس: 52].

وهذا الموضع ليس من المواضع التي نص العلماء على أنها من مواضع وقف المراقبة(المعانقة، التجاذب)، مما يدلنا على أن الألوسي لم يكن يتحدث عن التجاذب في الوقف، وإنما كان يتحدث عن تجاذب كل من (مرقدنا، وما) لاسم الإشارة (هذا).

رابعا مصطلح التلازم:

التلازم في اللغة:

ذكر ابن فارس، أن اللَّام وَالزَّاء وَالْمِيم أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، يَدُلُّ عَلَى مُصَاحَبَةِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ دَائِمًا. يُقَالُ: لَزِمَهُ الشَّيْءُ يَلْزَمُهُ. وَاللِّزَامُ: الْعَذَابُ الْمُلَازِمُ لِلْكُفَّارِ(ابن فارس، 1979، ج5، ص245)، وقيل: اللِّزامُ: الموتُ والحسابُ(ابن منظور، 1414، ج12، ص542)؛ لما بينهما من تلازم.

---

[1] هو محمود خليل الحصري، شيخ المقارئ المصرية، ولد سنة 1335هـ وقيل: 1337ه، ومن مصنفاته: أحكام قراءة القرآن الكريم، والقراءات العشر من الشاطبية والدرة، وغيرها، توفي سنة 1401هـ، ينظر الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم، وليد بن أحمد الحسين الزبيري، وآخرون، مجلة الحكمة، مانشستر ـ بريطانيا، ط1، 1424ه ـ 2003م: 3/ 2592 - 2593.

وَلَزِمَ مكانَه فَمَا يَتَتَلَّعُ، أَي: مَا يَبْرَحُ(ابن سيده، 1996، ج2، ص193)، والملازِمُ: المعانِقُ(الزبيدي، 2001، ج33، ص419)، ولازَمَ جَارِيَته: إذا عانقها مُلَازمَة(الأزهري، 2001، ج13، ص151)، وتقولُ العَرَبُ: أَغْيَرُ من الحُمَّى، أَي: أَنّهَا تُلازِمُ المحْمُومَ مُلازَمَةَ الغَيُورِ لبَعْلِها(ابن منظور، 1414، ج5، ص42؛ الزبيدي، 2001، ج13، ص290).

ويطلق الالتزام أيضًا على الاعتناق(الجوهري، 1987، ج5، ص2029؛ الزبيدي، 2001، ج33، ص420)، فيقال: التزم الشيء إذا اعتنقه.

والمِلزَمُ: خُشَيْبَتَان قد شدَّ أوساطهما بحديدةٍ تكون مَعَ الصَّياقلة والأبَّارِين تُجعل فِي طرفه قُنَّاحة، فَيلْزم مَا فيهمَا لُزُوما شَدِيد(الأزهري، 2001، ج13، ص150؛ الجوهري، 1987، ج5، ص2029).

مما سبق نستنتج أن التلازم والملازمة بين الشيئين يدلان على المصاحبة وعدم المفارقة بينهما، بحيث إذا ثبت أحدهما ثبت الآخر أيضًا.

التلازم في الاصطلاح:

عند الرجوع إلى كتب الوقف والابتداء لا نجد اصطلاح وقف التلازم؛ فضلا عن تعريفه؛ لأن هذ النوع من الوقوف لم ينص عليه أحد فيما سبق ـ بحسب اطلاع الباحث ـ، مما يستدعي ضبطه اصطلاحيًا بالاستناد إلى ما هو مقرر في وقف المراقبة الذي مرّ سابقًا؛ إذ يعد وقف التلازم من حيث التطبيق العملي عكس وقف المراقبة، فإذا كان وقف المراقبة يقوم على تجاور موضعين صالحين للوقف، إلا أنهما لا يثبتان معًا، ولا يسقطان معًا، بل يوقف على أحدهما فقط (الهمذاني العطار، 1411هـ، ج1، ص55)، فيمكن أن يقال إن المراد بوقف التلازم: (تتابع الوقوف وتعانقها لسلامة المعنى)، أي: تجاور موضعين صالحين للوقف، فإذا وقف القارئ على الموضع الأول لزمه الوقفُ على الموضع الآخر أيضًا؛ إذ إن صحة المعنى تتوقف على الجمع بين الوقفين.

العلاقة بين الدلالة اللغوية والاستعمال الاصطلاحي للفظ التلازم:

تتسم العلاقة بين الدلالة اللغوية والاستعمال الاصطلاحي للفظ التلازم بقدر كبير من الوثاقة والانسجام، إذ إن الاستعمال اللغوي لهذا المصطلح يدل على المصاحبة وعدم المفارقة بين الشيئين، وهذه الدلالة اللغوية ــ المصاحبة وعدم المفارقة ــ هي نفسها التي تم اشتراطها في الاستعمال الوقفي لهذا المصطلح.

وينبغي الإشارة هنا إلى أمرين:

أحدهما: أن وقف التلازم يعد نوعًا من أنواع الوقف، لا حكمًا من أحكامه، ومن ثَمَّ فهو يخضع لأحكام الوقف العامة التي قررها العلماء في كتبهم، كالوقف الجائز، والممنوع، واللازم أو الواجب.

وبناء على ذلك فقد يكون التلازم بين الوقفين جائزًا في بعض السياقات، وقد يكون ممنوعًا في سياقات أخرى، وذلك في حال إخلاله بالمعنى، وربما كان التلازم بين الوقفين واجبًا؛ للمحافظة على تمام معنى السياق وسلامته.

الآخر: التفريق بين مصطلحي: (التلازم ــ اللازم):

أما **التلازم** فقد عرضنا لدلالته اللغوية فيما سبق، وتبين أنه يطلق على المصاحبة بين الشيئين وعدم المفارقة بينهما.

وأما **اللازم** في اللغة فقد جاء مرادفًا للوجوب والمحتوم، وهو الأمر الذي لا بدَّ من فعله (ابن منظور، 1414، ج12، ص113؛ الزبيدي، 2001، ج31، ص439)، أي أن اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء، وهو بمعنى الواجب(الجرجاني، 1983، ص190–191).

ويستدل على وجود فرق بين المصطلحين كذلك باختلاف الصيغة الصرفية لكل منهما، فمصطلح (التَّلَازُم) ــ محل الدراسة ــ على وزن (التَّفَاعُل)، وهذه الصيغة من الصيغ الصرفية التي تدل على المشاركة والمصاحبة بين الشيئين، مما يدل على وجود علاقة مصاحبة بين موضعي الوقف، بحيث لا يستقل أحدهما عن الآخر.

وأما مصطلح (اللَّازِم) فجاء على صيغة (اسم الفَاعِل)، وهي صيغة لا تدل بطبيعتها على المشاركة والمصاحبة.

علاقة وقف التلازم بالمصطلحات الوقفية السابقة:

يتبين من خلال ما سبق أن المصطلحات الوقفية: (المراقبة والمعانقة والتجاذب) تدور جميعها حول وجود موضعين صالحين للوقف يرتبط أحدهما بالآخر، بحيث يقتضي الوقف على أحدهما ترك الوقف على الآخر، فلا يجتمع الوقفان معًا في الأداء، من ذلك قوله تعالى: ((ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)) [سورة البقرة: **2**]، فبين قوله تعالى: ((لَا رَيْبَ)) ، وقوله: ((فِيهِ)) مراقبة (الزركشي، 1957، ج1، ص. 365)(تعانق أو تجاذب)، فإذا وقف القارئ على: ((لَا رَيْبَ)) لم يقف على الموضع الآخر، وهو قوله: ((فِيهِ ۛ))، أما إذا إذا لم يقف على الموضع الأول، فإنه يجوز له الوقف على الموضع الآخر، وهذا الموضع من أشهر مواضع وقف المراقبة أو التجاذب(الحربي، **1425**هـ، ص**13**؛ العبد، د.ت.، ص. **215**).

وكذلك قوله تعالى: ((وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ)) [سورة البقرة: **96**]، فبين قوله تعالى: ((عَلَىٰ حَيَاةٍ))، وقوله: ((أَشْرَكُوا)) مراقبة، فيصح الوقف على قوله: ((عَلَىٰ حَيَاةٍ))، ثم وصل قوله: ((وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا)) بما بعده، أو وصل الأول بالثاني، مع الوقف عليه(الحربي، **1425**هـ، ص**13**)

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ((قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ۚ بِآيَاتِنَا أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ)) [سورة القصص: 35]، فبين قوله تعالى: ((إِلَيْكُمَا))، وقوله: ((بِآيَاتِنَا)) مراقبة، فإذا وقف القارئ على قوله: ((إِلَيْكُمَا))، ابتدأ بقوله: ((بِآيَاتِنَا)) ولا يقف عنده؛ بل يصله بما بعده، أما إذا وصل القارئ قوله: ((إِلَيْكُمَا))، بقوله: ((بِآيَاتِنَا))، فيجوز له الوقف على الموضع الثاني حينئذٍ(الجبوري، **1996**، ص. **112 - 113**)

ويتضح من خلال هذه الأمثلة أن القارئ إذا وقف على الموضع الأول لم يجز له الوقف على الموضع الثاني، أما إذا وصل الأول جاز له الوقف على الثاني، وهذه هي السمة المميزة لوقف المراقبة (أو المعانقة أو التجاذب). وعلى النقيض من ذلك، فإن وقف التلازم يقوم على تتابع الوقفين واجتماعهما في الأداء، بحيث يكون الوقف على الموضع الأول مستلزمًا للوقف على الموضع الثاني.

ومن ثم فإن وقف التلازم لا يُعدُّ مرادفًا لوقف المراقبة، بل يمثل نمطًا وقفيًا مستقلًا يقوم على اجتماع الوقفين وفق الضوابط التي سيأتي بيانها، بخلاف وقف المراقبة الذي يقوم على الاكتفاء بالوقف على أحد الموضعين دون الآخر، وسيظهر ذلك جليًا في الدراسة التطبيقية الآتية.

ضوابط الحكم بوقف التلازم ومعايير التفريق بين مراتبه:

لا يثبت وقف التلازم لمجرد وجود موضعي وقف متتابعين في الآية، وإنما يثبت إذا قامت قرائن لغوية ودلالية تدل على أن الوقف على الموضع الأول يقتضي الوقف على الموضع الثاني؛ حفظًا للتركيب، وصيانةً للمعنى من الاضطراب أو الإيهام. ومن خلال استقراء النماذج التطبيقية يمكن ضبط هذا النوع من الوقف بالمعايير الآتية:

1- أن يكون كل من الموضعين صالحًا للوقف في الجملة، فلا يكون أحدهما وقفًا ممتنعًا أو قبيحًا ابتداءً. أن يكون الموضع الثاني أشدَّ تعلقًا بما قبله من تعلقه بما بعده من جهة التركيب أو الدلالة، بحيث يؤدي الوقف على الموضع الأول ثم وصل الثاني بما بعده إلى الإخلال بهذا الارتباط.

2- أن يترتب على الوقف على الموضع الأول ثم ترك الوقف على الثاني اضطراب في الدلالة أو إيهام معنًى غير مراد، سواء كان ذلك بسبب الفصل بين المتعلقات النحوية، أو بسبب الإخلال بالبناء الدلالي أو البلاغي للسياق.

3- أن يكون الجمع بين الوقفين أبلغ في المحافظة على انتظام المعنى وإبراز المقصد البلاغي من الوقف على أحدهما دون الآخر.

4- أن يكون الحكم بالتلازم مبنيًا على مجموع القرائن النحوية والدلالية والبلاغية، لا على مجرد وجود موضعي وقف متجاورين؛ إذ قد تتجاور مواضع الوقف دون أن يثبت بينها تلازم.

وبناءً على هذه الضوابط يتفاوت وقف التلازم من حيث القوة، فيكون تلازمًا واجبًا إذا أدى الإخلال به إلى فساد المعنى أو إيهامه إيهامًا ظاهرًا، ويكون تلازمًا جائزًا إذا كان المقصود منه استكمال المعنى أو إبرازه على وجه أكمل، دون أن يترتب على تركه فساد في الدلالة.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لنماذج مختارة من القرآن الكريم

تم الاقتصار على اختيار ثلاثة نماذج يتمثل فيها تتابع الوقوف وتلازمها بشكل واضح، وهذه النماذج هي:

أولًا قوله تعالى: ((قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ)) . [سورة المائدة: **25**]

موضع الوقف وتوثيقه:

الموضع الأول: الوقف على قوله تعالى: ((إِلَّا نَفۡسِي))، ثم الاستئناف بقوله: ((وَأَخِيۖ)).

وهو وقف تام عند اللؤلؤي (النحاس، 1992، ج1، ص199؛ الداني، 2001، ص59).

الموضع الثاني: الوقف على قوله تعالى: ((وَأَخِيۖ))، ثم الاستئناف بقوله: ((فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ)).

وهو وقف حسنٌ عند الأنباري، والغزَّال، والعطار (**الأنباري، 1971، ج2، ص614؛ الغزّال، د.ت، ص399؛ الهمذاني العطار، 1411هـ، ص250**)، وحسنٌ كافٍ عند الخزاعي (**الخزاعي، 2019، ص465**)، وكافٍ عند الداني، والعماني (**الداني، 2001، ص59؛ العماني، 1423هـ، ص72**)، ووقف عند الباقولي (**الباقولي، 2021، ص196**).

يلاحظ هنا أن من علماء الوقف من رأى الوقف على الموضع الثاني دون الأول، بل ذهب الأنباري إلى أن الوقف على الموضع الأول يفسد المعنى (**الأنباري، 1971، ج2، ص615**).

التوجيه:

الموضع الأول: الوقف على قوله: تعالى: ((إِلَّا نَفۡسِي))، ثم الاستئناف بقوله: ((وَأَخِيۖ)).

يحتمل في قوله: ((وَأَخِيۖ)) الأوجه الإعرابية الآتية (أبو حيان، 1420هـ، ج4، ص221؛ درويش، 1415هـ، ج2، ص448).

الأوّل: أنه معطوف على الضمير المستكن في قوله: ((أَمۡلِكُ))، والمعنى: ولا يملك أخي إلا نفسه، وجاز ذلك للفصل بينهما بالمفعول المحصور ((إِلَّا نَفۡسِي))، ذكره الزمخشري (**الزمخشري، 1407هـ، ج1، ص622؛ العكبري، د.ت، ج1، ص431**).

وقد اعترض أبو حيان على هذا الوجه؛ لِما يلزم منه أن موسى وهارون لا يملكان إلا نفس موسى فقط، ولا يستقيم المعنى بذلك (**أبو حيان، 1420هـ، ج4، ص221؛ ابن عادل، 1998، ج7، ص276**)، وذكر السمين أن رده لهذا الوجه ليس بشيء؛ للتصريح بتقدير المفعول بعد الفاعل المعطوف، وهو (نفسَه)، كما أن اللبس مأمون، فالذي يتبادر أن كل واحد منهما يملك أمر نفسه (**السمين الحلبي، د.ت، ج4، 235**).

وبناء على هذا الوجه يترجّح عدم الوقف على قوله: چٹچ؛ لأن العامل في نصبه هو نفسه العامل في الاسم المعطوف بعده ــ ((وَأَخِيۖ))ــ، فلا يحسن الفصل بينهما بالوقف.

الثاني: أنه مبتدأ، خبره محذوف؛ لدلالة ما تقدم عليه، والمعنى: وأخي كذلك لا يملك إلا نفسه فقصته كقصتي، وهذا الوجه فيه عطف جملة غير مؤكدة على جملة مؤكدة بـ(إنَّ).

ويترجح على هذا الوجه تمامُ الوقف على قوله تعالى: ((نَفۡسِي))؛ لما تقتضيه دلالة الاستئناف من عدم التعلق التركيبي بينه وبين ما قبله من حيث الإعراب، قال الأشموني: « فمن وقف على ((نَفۡسِي)) وقدّر((وَأَخِيۖ)) مبتدأً حُذِف خبرُه: أي: وأخي كذلك لا يملك إلا نفسه فوقفه تامّ »(**الأشموني، 2002، ص245**).

ومع ذلك يلحظ ما بين الجملتين من صلة دلالية ظاهرة في سياق هذه الآية؛ إذ تجتمع الجملتان في تقرير قصر ملكية النفس ونفي القدرة على ملك غيرها.

الثالث: أن يكون معطوفًا على محل اسم (إنَّ)؛ إذ إن محله الرفع قبل دخول الناسخ، والذي جوّز ذلك استكمال (إنَّ) معموليها قبل العطف، فهو من قبيل قول الشاعر[2]:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيبَةَ والأَبُ

ويرى الباحث أن هذا الوجه يرجح الوقف على قوله: ((نَفْسِي))؛ لما بين الجملتين من تغاير في نوع الإعراب؛ ففي الجملة الأولى نجد أن ضمير التكلم في ((إِنِّي)) منصوب بسبب الناسخ، في حين أن الاسم ((وَأَخِيَّ)) في الجملة الثانية بقي على إعرابه الأصلي قبل دخول الناسخ.

ويترتب على هذا الوقف دفعُ توهُّمِ النصب عن السامع في قوله: ((وَأَخِيَّ))، وإن كان نصبه جائزًا بتقديرٍ آخر.

الرابع: أن يكون منصوبًا بالعطف على اسم (إنَّ)، وخبره محذوف؛ لدلالة السياق عليه، والمعنى: وإنَّ أخي لا يملك إلا نفسه، وهذا الوجه فيه عطف جملة مؤكدة على مثلها؛ لاشتراكهما في التأثر بالناسخ.

الخامس: أنه منصوب؛ عطفًا على ((نَفْسِي)) الواقع مفعولا، والمعنى: أني لا أملك إلا أخي مع ملكي لنفسي.

ويترجح على هذين الوجهين جانبُ الوصل؛ لِما بين الجملتين المعطوفتين في الوجه الرابع من توافق في النسخ والتأكيد، ولِما بين المتعاطفين: ((نَفْسِي)) و((وَأَخِيَّ)) في الوجه الخامس من توافق في المفعولية، مما لا يُستحسن معه القطع بينهما.

السادس: أنه مجرور؛ عطفًا على المضاف إليه، وهو ياء المتكلم في ((نَفْسِي))، والمعنى: لا أملك إلا نفسي ونفس أخي، وهذا الوجه ضعيف على ما قرره البصريون، إذ لا يصح على مذهبهم العطفُ على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، والشواهد من القرآن وكلام العرب قد وردت بخلاف ما ذهبوا إليه[(الأنباري، 2003، ج2، ص379؛ ابن مالك، 1990، ج3، ص376؛ الاستراباذي، 1975، ج2، ص336)].

وعلى الرغم من الحكم بضعف هذا الوجه فإن جانب الوصل يترجح معه؛ لاتحاد المضاف، وقيام علاقة تركيبية مباشرة بين المتعاطفين، مما لا يحسن معه الفصل بالوقف.

الموضع الثاني: الوقف على قوله: ((وَأَخِيَّ))، ثم الاستئناف بقوله: ((فَٱفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ)).

الفاء في قوله: ((فَٱفْرُقْ)) استئنافية، جاءت لابتداء جملة جديدة مترتبة في السياق على ما قبلها دون تعلق إعرابي به، وظرف المكان ((بَيْنَنَا)) متعلق بفعل الأمر السابق، و ((بَيْنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ))معطوف على الظرف الأول.

والأصل في مثل هذا التركيب ألا يُعاد الجار عند العطف، فيقال مثلا: المال بين زيدٍ وعمرٍو، غير أنه إذا عُدِل من الاسم الظاهر إلى الضمير المجرور فإنه يتعين تكرار الجار، فتقول: المال بينك وبين عمرٍو[(السمين الحلَبي، د.ت، ج4، ص236)]، وعلى هذا جرى التعبير القرآني؛ إذ اقتضى العطف على الضمير المجرور إعادة الجار؛ ليستقيم بذلك التركيب.

ومن ثم جاءت عبارات العلماء في الحكم على الوقف على قوله:چڤچ لا تقل عن مرتبة الحسن؛ لما اقتضته دلالة الاستئناف من انقطاع التعلق الإعرابي وابتداء جملة جديدة بفاء الاستئناف، مع تمام المعنى عند الوقف، واستقلال ما بعده تركيبًا ودلالة.

الاستنتـــــاج:

يستفاد مما تقدم أن للقارئ في هذه الآية من حيث الوقف والابتداء، ما يأتي:

---

[2] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، (1410هـ - 1990م): 2/ 48، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى 855 هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط1، 1431 هـ - 2010 م: 2/ 744.

1- أن يقف القارئ على قوله تعالى: ((نَفۡسِي))، ثم يقف أيضًا على قوله: ((وَأَخِيۖ))، ويُبنى هذا الوجه على احتساب قوله: ((وَأَخِيۖ)) استئنافًا، أو معطوفًا على محل اسم (إنَّ)؛ لما يقتضيه التغاير بين الجملتين في نوع الإعراب.

وأما ما بعد قوله: ((وَأَخِيۖ))، فهو استئناف، وهو منقطع عما قبله لفظًا ومعنًى، فلا يحسن وصله به؛ لا سيما على القول بالوقف على قوله: ((نَفۡسِي)).

وبناء على ذلك يكون بين قوله: ((نَفۡسِي)) و((أَخِيۖ)) تلازمٌ من جهة الوقف؛ إذ إن تعلق قوله: ((وَأَخِيۖ)) بما قبله أوثق من تعلقه بما بعده من حيث المعنى، فإذا وقف القارئ على الموضع الأول لزمه الوقف على الثاني أيضًا؛ اتقاءً لإحداث خلل في السياق العام للآية.

2 أن يصل القارئ قوله تعالى: ((نَفۡسِي))، بما بعده، ثم يقف على قوله: ((وَأَخِيۖ))، ويُبنَى هذا الوجه على احتساب قوله: ((وَأَخِيۖ)) معطوفًا إما على الضمير المستكن في قوله: ((أَمۡلِكُ))، أو على اسم (إنَّ)، وإما عطفًا على ((نَفۡسِي))، أو على المضاف إليه، وهو ضمير التكلم في ((نَفۡسِي)).

فهذا الوجه قائم على الاشتراك بين المتعاطفين في نوع الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا، وذلك بسبب اتحاد العامل في كل وجه من هذه الأوجه، مما يعني اتصال اللفظ والمعنى بين المتعاطفين.

وخلاصة الأمر: أن اختلاف الحكم في الوقف على قوله تعالى: ((نَفۡسِي)) راجعٌ إلى اختلاف التوجيه الإعرابي، وأن مراعاة هذا التوجيه هي الضابط الأساس في ترجيح الوقف عليه ومن ثم الوقف على ما بعده، أو وصله بما بعده، على نحو يحفظ سلامة التركيب واستقامة المعنى في السياق القرآني.

****

ثانيًا قوله تعالى: ((هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ)).

[ســـــــورة آل عمران: 7]

موضع الوقف وتوثيقه:

الموضع الأول: الوقف على قوله تعالى: ((ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ)) ، ثم الابتداء بقوله: ((هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ)).

وهو وقف صالح عند النحاس(النحاس، 1992، ص124)، ووقف عند الخزاعي (الخزاعي، 2019، ص347)، والباقولي(الباقولي، 2021، ص213)، وجائز عند الأشموني (الأشموني، 2002، ص154؛ زكريا الأنصاري، 1985، ص21)

الموضع الثاني: الوقف على قوله تعالى: ((وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ)) ، ثم الابتداء بقوله: ((فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ)).

وهو وقف كافٍ حسن عند النحاس(النحاس، 1992، ج1، ص124)، والغزّال(الغزال، 1409هـ، ص296)، والإخشيذ (الإخشيذ، 1440هـ، ص193)، وحسن عند الأنباري(الأنباري، 1971، ج2، ص564)، وكافٍ عند الداني(الداني، 2001، ص37)، والأشموني(الأشموني، 2002، ص154)، ووقف عند الخزاعي(الخزاعي، 2019، ص347)،والباقولي(الباقولي، 2021، ص150).

التوجيه:

الموضع الأول: الوقف على قوله تعالى: ((ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ)) ، ثم الابتداء بقوله: ((هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ)).

قوله: ((هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ)) جملة اسمية، فالضمير ((هُنَّ))في محل رفع، مبتدأ، و((أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ)) خبره، وأخبر عن الجمع بالمفرد؛ لأن كل واحدة بمثابة أم الكتاب،كَمَا في قوله تعالى: ((فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ)) [ســـــــورة النور: **4**]، أَيْ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ هذا العدد، أو لبيان أن الكل بمنزلة آية واحدة (العكبري، د.ت، جـ1، ص238؛ الألوسي، 1415، جـ2، ص78)، كما في قوله تعالى: ((وَجَعَلۡنَهَا وَٱبۡنَهَآ ءَايَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ))،[ســـــــورة الأنبياء: **91**] ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع نعتًا ثانيًا لقوله: ((ءَايَٰتٞ)).

وجوَّز السمين أن تكون الجملة الاسمية استئنافًا(السمين الحلبي، د.ت، جـ3، ص25؛ أبو السعود، د.ت، جـ2، ص7)، وعلى ذلك فلا محل لها من الإعراب.

ومعنى قوله: ((هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ))، هنّ الآيات التي تضمنت الفرائض والحدود والأحكام، وقيل هن جماع الكتاب(الطبري، 2000، جـ6، ص182)

يُخْبِرُ الله تَعَالَى أَنَّ فِي الْقُرْآنِ آيَاتٍ مُحْكَمَاتٍ(الطبري، 2000، جـ6، ص174؛ القرطبي، 1964، جـ4، ص8)، أَيْ: واضحات الدلالة، ليس فيها شبهة ولا إشكال ولَا الْتِبَاسَ، وأن هذه الآيات أصل الكتاب وجماعه الذي يرجع إليه كل متشابه، وهي معظمه وأكثره، وَمِنْهُ آيَاتٌ أُخَرُ فِيهَا اشْتِبَاهٌ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ أَوْ بَعْضِهِمْ؛ لأن دلالتها مجملة، أوخفية، فيتبادر إلى بعض الأفهام غير المراد منها، والواجب على كل مكلف أن يرد المتشابه إلى المحكم والخفي إلى الجلي، وبذلك يصدق القرآن بعضه بعضًا، ولا يحصل فيه تناقض أو تعارض(ابن كثير، 1999، جـ2، ص6؛ السعدي، 2000، ص122)

من خلال التوجيه النحوي والدلالي للآية تظهر صلة جملة النعت ((هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ)) بمنعوتها، وهو قوله تعالى: ((ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ))، من حيث اللفظ والمعنى، فالله ـ عز وجل ـ يبين لنا أن الآيات المحكمات اتصفت بأنها جماع الكتاب وأصله، وبناء على هذا الارتباط الوثيق ترجح جانب الوصل بين قوله تعالى: ((ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ))، وقوله: ((هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ))، ومن ثم كان الوقف في هذ الموضع دائرًا بين الصالح والجائز ــ كما مرَّ معنا ــ، فلم ينص أحد من علماء الوقف ــ بحسب اطلاع الباحث ــ على أن هذا الوقف تام أو كافٍ، بل إنه لم يصل إلى درجة الحسن؛ إدراكًا منهم لشدة العلاقة ووثاقتها بين الصفة وموصوفها في هذه الآية.

وإذا جُعِل قوله: ((هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ)) استئنافًا، فإن ذلك يزيد من حسن الوقف على قوله تعالى: ((ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ))؛ لانقطاع الجملة المستأنفة عما قبلها من حيث اللفظ.

الموضع الثاني: الوقف على قوله تعالى: ((وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ))، ثم الابتداء بقوله: ((فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ)).

الفاء في قوله تعالى: ((فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ)) استئنافية، و((أَمَّا)) حرف تفصيل وشرط، و((ٱلَّذِينَ)) اسم موصول في محل رفع، مبتدأ، و((فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ))جملة اسمية من مبتدأ مؤخر وخبره، لا محل لها، صلة ((ٱلَّذِينَ)) ، وقوله: ((فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ))، الفاء جواب ((أما))، والجملة الفعلية بعده خبر المبتدأ ((ٱلَّذِينَ))، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها، استئنافية.

وفي قوله تعالى: ((فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ))بيانٌ لِمَا أُجمِل من كلام سابق، فعندما أخبرنا الله ﷻأن من الآيات محكمًا ومتشابهًا، تشوفت النفوس إلى معرفة أحوال الخلق مع المتشابه، أما المحكم فلا حاجة فيه إلى تفصيل(ابن عاشور، 1984، جـ3، ص161)؛ لوضوحه لعامة الناس؛ لذا اقتصر على بيان ما يحتاج إلى تفصيل، فبين أنَّ ((ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ)) أَيْ: ضَلَالٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ يتركون المحكم الواضح، ويذهبون إلى المتشابه؛ تلبيسًا منهم بذلك على من ضعفت معرفته بوجوه تأويل ذلك وتصاريف معانيه، فيحرفون المتشابه إلى مقاصدهم الفاسدة، ومعتقداتهم الباطلة، وأما المحكم الصريح فلا نصيب لهم فيه؛ لأنه دامغ لهم وحجة عليهم، لوضوح الحق فيه لمن قصد الاتباع(الطبري، 2000، جـ6، ص185؛ ابن كثير، 1999، جـ2، ص8)

من خلال التوجيه النحوي والدلالة السياقية للآية يتبين الارتباط المعنوي بين قوله تعالى: ((وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ))، وقوله: ((فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ))؛ إذ جاء هذا الأخير بيانًا وتفصيلًا لما ورد قبله على سبيل الإجمال، فكان بمنزلة توضيح شارح لمعنى المتشابهات وموقف أهل الزيغ منها، وهو ما يسهم في استكمال دلالة النص القرآني وبيان مقصوده.

أما من حيث التركيب فإن قوله تعالى: ((فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ)) يُعَدُّ منقطعًا عما قبله، ولا تعلُّقَ له بالإعراب، فهو مستأنف، وهذا يرجح الوقف على قوله: ((وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ))، ثم الابتداء بما بعده، ومما يرجح جانب الوقف هنا أيضًا وجود ملحظ بلاغي لطيف، وهو أن الاستئناف بالحرف التفصيلي ((فَأَمَّا))، يثير ذهن السامع ويستدعي انتباهه لما سيأتي بعده من تفصيل، وبذلك يتحقق الغرض البلاغي من التفصيل بعد الإجمال.

ومن ثم كان الوقف هنا دائرًا بين التمام والكفاية، بل قد وُصِف بالكفاية والحسن معًا، كما نص على ذلك بعض علماء الوقف.

الاستنتـــــاج:

نستنتج مما سبق أن للقارئ في هذه الآية أوجهًا معتبرة في الوقف والابتداء، يمكن إجمالها فيما يأتي:

1ـ أن يصل القارئ قوله تعالى: ((ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ)) بما بعده، ثم يقف على قوله: ((وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ))، ويستأنف بعد ذلك بقوله: ((فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ)) وهذا الوجه ـ في نظر الباحث ــ هو الأولى في هذا السياق؛ لأن جملة الصفة ((هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ)) أوثق اتصالًا من جهة اللفظ والمعنى بما قبلها، وهو قوله: ((ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ))، فلا يحسن الفصل بينهما.

وأما الوقف على قوله تعالى: ((وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ))، فهو أولى؛ لانقطاع ما بعده عنه من حيث التركيب؛ ولِمَا في الاستئناف بقوله: ((فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ)) من تشويق السامع وتنبيهه إلى ما سيأتي من تفصيل بعد الإجمال.

2ـ الوقوف على قوله تعالى: ((ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ))، وهو وقف صالح أو جائز عند بعض علماء الوقف، غير أنه في هذه الحال يتعين الوقف أيضًا على قوله: ((وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ))؛ لأن قوله: ((هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ)) مرتبط بما قبله لفظًا ومعنًى، ومنقطع عما بعده من جهة اللفظ، فلا ينبغي فصله عما قبله ثم وصله بما بعده؛ إذ يؤدي ذلك إلى قطع المتصلين لفظًا ومعنًى، ووصل ما هو منقطعٌ لفظًا ــ وإن كان في المعنى متصلًا ــ، وهو ما يفضي إلى اضطراب الدلالة العامة للآية، ويشوش على السامع إدراك مقاصدها الجمالية والبلاغية.

وخلاصة الأمر: أن القارئ إذا لم يقف على قوله: ((ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ))، فلا يلزم حينئذٍ تلازم الوقوف وتتابعها في هذه الآية، أما إذا وقف على هذا الموضع، فإن التلازم بينه وبين الوقف على الموضع الذي يليه يصبح لازمًا؛ لِمَا في ذلك من بيان الغرض البلاغي للتفصيل بعد الإجمال.

ومن خلال دراسة مواضع الوقف في هذه الآية نستنتج أيضًا أن التلازم بين الوقوف ليس بالضرورة أن يكون دائمًا هو الأولى والأتمّ معنًى؛ بل قد يكون الوقف على أحد الموضعين دون الآخر أرجح وأكمل معنًى من الوقف على الموضعين معًا.

****

ثالثًا قوله تعالى: ((إِذَآ أُلۡقُواْ فِيهَا سَمِعُواْ لَهَا شَهِيقٗا وَهِيَ تَفُورُ (7) تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلۡغَيۡظِۖ كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ)) [ســـــــورة الملك: **7 – 8**]

موضع الوقف وتوثيقه:

المـوضـع الأول: الوقف على قوله تعالى: ((وَهِيَ تَفُورُ))، ثم الابتداء بقوله: ((تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلۡغَيۡظِۖ)).

قوله: ((وَهِيَ تَفُورُ)) رأس آية، وهو وقف كافٍ عند الإخشيذ(**الإخشيذ**، 1440، ص1000)

الموضـع الثـاني: الوقف على قوله تعالى: ((مِنَ ٱلۡغَيۡظِۖ))، ثم الابتداء بقوله: ((كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَا)).

وهو وقف كافٍ عند الداني (**الداني**، 2001، ص220)، والإخشيذ(**الإخشيذ**، 1440، ص1000)،وتام عند أبي حاتم(**النحاس**، 1992، جـ2، ص750).

التوجيه:

المـوضـع الأول: الوقف على قوله تعالى: ((وَهِيَ تَفُورُ))، ثم الابتداء بقوله: ((تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلۡغَيۡظِۖ)).

قوله: ((تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلۡغَيۡظِ))، الجملة من الفعل المضارع الناقص ((تَكَادُ)) واسمه الضمير المستتر (هي)، وخبره ((تَمَيَّزُ))، في محل نصب، حال من فاعل الفعل المضارع ((تَفُورُ)).

وتَمَيَّزُ أَصْلُهُ تَتَمَيَّزُ: بتاءين، وهي قراءة طلحة، وقراءة الجمهور بحذف إحداهما تخفيفًا، وأثبتها البزي مدغمة في حال وصلها بما قبلها(**ابن مهران النيسابوري**، 1981، ص152-153؛ **أبو حيان الأندلسي**،1420، جـ10، ص224)، والمعنى: تنفصل، أَيْ تَتَجَزَّأُ أَجْزَاءً من شِدَّةِ الغيظ على أعداء الله تعالى(**القرطبي**، 1964، جـ18، ص212؛ **ابن عاشور**، 1984، جـ29، ص24).

وفي الآية استعارة مكنية، حيث شبّه جهنم بالمغتاظة عليهم بسبب شدة غليانها بهم، وحذف المشبه به وأبقى شيئا من لوازمه؛ لأن المغتاظ يتقصف غضبًا وتكاد أجزاؤه تنفصل عن بعضها؛ لشدة الاضطراب، يقولون: فلان يتميز غيظًا إذا وصفوه بالإفراط في الغضب(درويش، 1415، جـ10، ص151).

من خلال التوجيه النحوي والدلالي للآية تظهر صلة الجملة الحالية ((تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ)) بما قبلها، وهو قوله تعالى: ((تَفُورُ))؛ لأن صاحب الحال هنا هو فاعل ((تَفُورُ))، والمعنى: تفور متميزةً من الغيظ، وهذا يرجح جانب عدم الوقف على قوله تعالى: ((تَفُورُ))؛ لئلا يُفصَل بين الحال وصاحبها.

ومما يرجح جانب الوصل أيضًا، جعل جملة ((تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ)) خبرًا ثانيًا عن الضمير في قوله تعالى: ((وَهِيَ تَفُورُ)) (ابن عاشور، 1984، جـ29، ص24)، فيكون خبرًا بعد خبر، والأولى عدم الفصل بين المبتدأ وأخباره.

ويجوز الوقف على قوله تعالى: ((وَهِيَ تَفُورُ)) أيضًا؛ والذي جوَّز الوقف هنا مع أنه يفصل بين الحال وصاحبها أن قوله: ((وَهِيَ تَفُورُ))، رأسُ آية، فهو وقف سنة، وقد جعل الإخشيذ الوقف هنا كافيًا(الإخشيذ، 1440، ص1000).

الموضع الثاني: الوقف على قوله تعالى: ((تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ))، ثم الابتداء بقوله: ((كُلَّمَآ أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا)).

((كُلَّمَآ)): ظرف زمان متعلق بجوابه، وهو قوله: ((سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ))، وقوله: ((أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ)) الفعل مبني للمجهول، والجار والمجرور ((فِيهَا))متعلقان بالفعل ((أُلْقِيَ))، وقوله: ((فَوْجٌ)) نائب فاعل، وجملة ((سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ))، لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب شرط غير جازم(درويش، 1415، جـ10، ص149)، وجملة الشرط وفعله لا محل لها، استئنافية.

والاستئناف هنا بياني مسوق لبيان حال أهلها بعد بيان نفسها، أو هو مسوق لبيان حال آخر من أحوال أهلها، ليجيء بعد ذلك الاستفهام التوبيخي ((سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ)) على سبيل التقريع والتنديم، وفيه من العذاب النفسي ـ بالإضافة إلى عذابهم الجسدي ـ ما فيه؛ ليزيدهم بذلك حسرة على حسرتهم(الألوسي، 1415، جـ15، ص12؛ ابن عاشور، 1984، جـ29، ص25).

من خلال التوجيه النحوي والدلالي للآية يتبين أن قوله تعالى: ((كُلَّمَآ أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا))، مستأنف، أي أنه منقطع عما قبله لفظًا ومعنًى، وهذا يرجح جانب الوقف على ما قبله، وهو قوله: ((مِنَ ٱلْغَيْظِ))، والابتداء بما بعده.

الاستنتـــاج:

نستنتج مما سبق أن للقارئ في هذه الآية من حيث الوقف والابتداء ما يلي:

1- أن يصل قوله تعالى: ((وَهِيَ تَفُورُ))، بقوله: ((تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ))؛ لتعلق الجملة الحالية بما قبلها، ثم بعد ذلك يجوز للقارئ الوقف على قوله تعالى: ((مِنَ ٱلْغَيْظِ))، والابتداء بما بعده، وهذا هو الأولى؛ لانقطاع قوله تعالى: ((كُلَّمَآ أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ)) عما قبله لفظًا ومعنًى، كما يجوز له عدم الوقف؛ اعتمادا على الصلة العامة في سياق هذه الآيات وعلاقتها ببعضها؛ إذ الحديث يدور عن النار وأهلها.

2- أن يقف عند قوله تعالى: ((وَهِيَ تَفُورُ))، ثم يبتدئ بقوله: ((تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ))، وهو وقف كافٍ ـ كما مر معنا ـ بالإضافة إلى أنه وقف سنة، وعلى القارئ أن يقف أيضًا بعد ذلك على قوله: ((مِنَ ٱلْغَيْظِ))؛ لأن علاقة قوله: ((تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ)) بما قبله أقوى من علاقته بما بعده، فلو لم يقف القارئ على الموضع الثاني أيضًا لترتب على ذلك أن يكون المعنى: أن انفصال النار وتميزها من الغيظ إنما يكون بسبب إلقاء كل فوج فيها.

والمعنى ـ والله أعلم ـ أن هذه النار تكون بهذه الحال من الغيظ قبل إلقاء الأفواج فيها، وهذا أشد هولًا من الحالة السابقة، فالكفار ـ والعياذ بالله ـ يشاهدون هذه الحالة المروعة من النار قبل قذْفِهم فيها، وهذا أشد عليهم

مما لو كان ذلك بعد إلقائهم فيها، ولا يمكن فهم هذا المعنى إلا بتتابع الوقوف وتلازمها بين قوله تعالى: ((وَهِيَ تَفُورُ))، وقوله: ((مِنَ ٱلۡغَيۡظِۖ)) ، فالجمع بين الوقفين هنا يبرز الجانب الدلالي للآية واضحًا.

الخاتمة:

عُنيت الدراسة في مستهلها بالجانب النظري من خلال التعريف بعلم الوقف والابتداء، ثم انتقلت إلى بيان نوع جديد من الوقوف، وهو ما اصطُلح عليه في هذه الدراسة بـ(وقف التلازم)، حيث تبين أنه نمط جدير بالبحث والدراسة؛ لِما يكشف عنه من وجوه الارتباط الوثيق والانسجام الدلالي بين أجزاء النص القرآني في توجيه المعنى وضبطه.

ثم انتقلت الدراسة بعد ذلك إلى الجانب التطبيقي، حيث تناول المبحث الثاني تحليل نماذج مختارة من مواضع وقف التلازم في القرآن الكريم، بما يبرز الصلة الوثيقة بين الوقف والبنية النحوية للجملة القرآنية، وفي ضوء أهداف الدراسة، وما أسفرت عنه الدراسةُ التأصيليةُ والتطبيقية، أمكن استخلاص النتائج الآتية:

1- تبين من خلال الدراسة أن هناك نوعًا من الوقف لم يُنَصَّ عليه في كتب المتقدمين، وقد اصطُلِح عليه في هذه الدراسة بـ (وقف التلازم)، ويقوم هذا النوع - من حيث التطبيق العملي - على خلاف وقف المراقبة؛ إذ يقتضي الجمع بين موضعي الوقف لتحقيق تمام المعنى، لا الاكتفاء بأحدهما، وقد ثبتت دقة هذا الاصطلاح من جهة انسجامه مع دلالته اللغوية، القائمة على المصاحبة والاقتران بين الشيئين.

2- تبين من خلال النماذج التطبيقية المختارة أن مواضع وقف التلازم ليست مواضع نادرة أو افتراضية، وإنما هي مواضع لها أصل في كتب الوقف والابتداء، غير أن العلاقة الجامعة بينها لم تُدرس بوصفها نمطًا وقفيًا مستقلًا، وهو ما أبرزته هذه الدراسة.

3- أنَّ وقف التلازم يُعدُّ نوعًا من أنواع الوقف وليس حكمًا من أحكامه، ومن ثَمَّ فإنه يخضع للأحكام العامة للوقوف - كغيره من أنواع الوقوف الأخرى - من حيث الجواز والمنع والوجوب، بحسب ما يقتضيه سياق الآيات.

4- أنَّ هناك فرقًا بين مصطلحي (التلازم، واللازم)، حيث يدل مصطلح (التلازم) على المصاحبة والمشاركة بين الموضعين من حيث الوقف على كل منهما، أما مصطلح (اللازم أو اللزوم) فهو يدل على معنى الوجوب وعدم الانفكاك، وهو اختلاف تؤكده الدلالة اللغوية والصيغة الصرفية لكل منهما.

5- تبين من خلال الدراسة أن مراعاة التلازم بين الوقوف في بعض السياقات القرآنية تسهم في إحكام فهم المعنى وتعميق تدبره، وإظهار العلاقات الدقيقة بين مقاطع النص القرآني، بما يمنع من وصل ما حقه القطع أو قطع ما حقه الوصل، ويكشف عن لطائف بلاغية قد لا تتجلى عند إهمال هذا التلازم، كدلالات التعليل والاستفهام والتوبيخ، مما يعزز الصلة بين الأداء الوقفي والبنية النحوية والدلالية والبلاغية للنص القرآني، ويحفظ انسجام السياق ودقة المعنى.

6- أظهرت الدراسة التطبيقية أن الحكم على وقف التلازم لا يثبت على مرتبة واحدة، بل يتنوع بين الوجوب والجواز تبعًا للقرائن النحوية والدلالية والبلاغية، وقد يختلف الحكم في الموضع الواحد تبعًا لاختلاف التوجيه الإعرابي.

7- تبين من خلال الدراسة أن التلازم بين الوقوف ليس بالضرورة أن يكون دائمًا هو الأولى والأتمّ معنًى؛ إذ قد تشتمل الآية على موضعين صالحين للوقف، إلا أن الوقف على الموضع الأخير منهما وحده أبلغ وأكمل معنًى من الوقف عليهما معًا، مما يدل على أن توجيه الوقف تحكمه اعتبارات نحوية ودلالية وبلاغية متداخلة.

8- أسهمت الضوابط المقترحة لوقف التلازم في بيان ما ينبغي للقارئ مراعاتُه عند الأداء، بما يعينه على تجنب الفصل بين المقاطع المترابطة أو وصل ما حقه الابتداء، وهو ما يحقق مزيدًا من سلامة الأداء القرآني واستقامة المعنى.

التوصيات:

من أهم توصيات هذه الدراسة:

1- العناية بوقف التلازم وتقريره في الدراسات القرآنية، من خلال إدراجه ضمن مصطلحات علم الوقف والابتداء في المؤلفات المعاصرة، مع ضبط حده وبيان تطبيقاته؛ ليأخذ مكانه بين الأنواع الوقفية المعروفة؛ وذلك لما تبين له من خلال هذه الدراسة من أثر بالغ في تحقيق سلامة المعنى واتساقه.

2- القيام باستقراء شامل لمواضع وقف التلازم في القرآن الكريم، عبر تقسيم العمل على عدة مجموعات، مما يسهم في بناء تصور أدق لهذا النوع من الوقف.

3- الإفادة منه في تعليم التجويد والإقراء.

وفي ختام هذا العمل أسأل الله تعالى الإخلاصَ في القول والعمل، والقبولَ لهذا الجهد، وأن يجعله نافعًا لحفَّاظ كتابه الكريم، والمقبلين على تلاوته، وأن يكون عونًا لهم على تحرِّي مواضع الوقف الصحيحة، بما يسهم في فهم الآيات وإدراك دلالاتها على الوجه الأمثل.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع

ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (2003). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (ط 1). المكتبة العصرية.

ابن الأنباري، محمد بن القاسم. (1971). إيضاح الوقف والابتداء (محيي الدين عبد الرحمن رمضان، محقق). مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف. (1380هـ). النشر في القراءات العشر (علي محمد الضباع، محقق).(

ابن سيده، علي بن إسماعيل المرسي. (1996). المخصص (خليل إبراهيم جفال، محقق؛ ط 1). دار إحياء التراث العربي.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984). التحرير والتنوير: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد. الدار التونسية للنشر.

ابن عادل، عمر بن علي الحنبلي. (1998). اللباب في علوم الكتاب (عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، محققون؛ ط 1). دار الكتب العلمية.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. (1979). مقاييس اللغة (عبد السلام محمد هارون، محقق). دار الفكر.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1999). تفسير القرآن العظيم (سامي بن محمد سلامة، محقق؛ ط 2). دار طيبة للنشر والتوزيع.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1990). شرح التسهيل (عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، محققون؛ ط 1). هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن منده، محمد بن إسحاق بن يحيى. (1986). كتاب الإيمان (علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، محقق؛ ط 2). مؤسسة الرسالة.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الإفريقي. (1414هـ). لسان العرب (ط 3). دار صادر.

ابن مهران النيسابوري، أحمد بن الحسين. (1981). المبسوط في القراءات العشر (سبيع حمزة حاكيمي، محقق). مجمع اللغة العربية بدمشق.

أبو السعود، محمد بن محمد العمادي. (د.ت.). إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. دار إحياء التراث العربي.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1420هـ). البحر المحيط في التفسير (صدقي محمد جميل، محقق). دار الفكر.

الإخشيذ، إسماعيل بن الفضل بن أحمد. (1440هـ). منازل القرآن في الوقوف (هويدا أبو بكر الخطيب، محقق) [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أم القرى.

الاستراباذي، محمد بن الحسن. (1975). شرح الرضي على الكافية (يوسف حسن عمر، محقق). جامعة قاريونس.

الأزهري، محمد بن أحمد الهروي. (2001). تهذيب اللغة (محمد عوض مرعب، محقق؛ ط 1). دار إحياء التراث العربي.

الأشموني، أحمد بن عبد الكريم. (2002). منار الهدى في بيان الوقف والابتداء (شريف أبو العلا العدوي، محقق؛ ط 1). دار الكتب العلمية.

الأصفهاني، الحسين بن محمد. (د.ت.). مفردات ألفاظ القرآن. دار القلم.

الألوسي، محمود بن عبد الله الحسيني. (1415هـ). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (علي عبد الباري عطية، محقق؛ ط 1). دار الكتب العلمية.

الباقولي، علي بن الحسين الأصبهاني. (2021). الملخص في الوقف والابتداء (عبد الرحمن بن محمد أحمد علوش مدخلي، محقق) [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أم القرى.
الجبوري، عبد الرحمن مطلك. (1996). تعانق الوقف في القرآن الكريم. مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد.
الجرجاني، علي بن محمد. (1983). التعريفات (ط 1). دار الكتب العلمية.
الجرمي، إبراهيم محمد. (2001). معجم علوم القرآن (ط 1). دار القلم.
الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1987). الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية (ط 4). دار العلم للملايين.
الحربي، عبد العزيز. (1425هـ). وقف التجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها.
الحصري، محمود خليل. (2002). معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء. مكتبة السنة.
الحمد، غانم قدوري. (2004). المدخل إلى علم أصوات العربية (ط 1). دار عمار للنشر والتوزيع.
الخزاعي، محمد بن جعفر. (2019). الإبانة في الوقف والابتداء (سماح بنت محمد القرشي، محقق) [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أم القرى.
الداني، عثمان بن سعيد. (2001). المكتفى في الوقف والابتداء (محيي الدين عبد الرحمن رمضان، محقق؛ ط 1). دار عمار.
درويش، محيي الدين أحمد مصطفى. (1415هـ). إعراب القرآن وبيانه (ط 4.(
الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق. (2001). تاج العروس من جواهر القاموس (مجموعة من المحققين، محققون). دار الهداية.
الزبيري، وليد بن أحمد الحسين، وآخرون. (2003). الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة: من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم (ط 1). مجلة الحكمة.
الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر. (1957). البرهان في علوم القرآن (محمد أبو الفضل إبراهيم، محقق؛ ط 1). دار إحياء الكتب العربية.
زكريا الأنصاري، زكريا بن محمد. (1985). المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء (ط 2). دار المصحف.
الزمخشري، محمود بن عمر. (1407هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (ط 3). دار الكتاب العربي.
السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. (2000). تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (عبد الرحمن بن معلا اللويحق، محقق؛ ط 1). مؤسسة الرسالة.
السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. (د.ت.). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (أحمد محمد الخراط، محقق). دار القلم.
سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (1988). الكتاب (عبد السلام محمد هارون، محقق؛ ط 3). مكتبة الخانجي.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1974). الإتقان في علوم القرآن (محمد أبو الفضل إبراهيم، محقق). الهيئة المصرية العامة للكتاب.
الطبري، محمد بن جرير. (2000). جامع البيان في تأويل القرآن (أحمد محمد شاكر، محقق؛ ط 1). مؤسسة الرسالة.
العبد، فريال زكريا. (د.ت.). الميزان في أحكام تجويد القرآن. دار الإيمان.
العكبري، عبد الله بن الحسين. (د.ت.). التبيان في إعراب القرآن (علي محمد البجاوي، محقق). عيسى البابي الحلبي وشركاه.
العماني، الحسن بن علي بن سعيد. (1423هـ). المرشد في الوقف والابتداء (محمد بن حمود الأزوري، معدّ) [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة أم القرى.
العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى. (2010). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» (علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، محققون؛ ط 1). دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
الغزال، علي بن أحمد. (1409هـ). الوقف والابتداء (عبد الكريم بن محمد العثمان، محقق) [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
فضيل، خالد إبراهيم. (2015). غرائب الوقف والابتداء عند الإمام يعقوب الحضرمي: جمعًا ودراسة نحوية ودلالية [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة المنصورة.
القرطبي، محمد بن أحمد. (1964). الجامع لأحكام القرآن (أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، محققون؛ ط 2). دار الكتب المصرية.
النحاس، أحمد بن جعفر. (1992). القطع والائتناف (عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، محقق؛ ط 1). دار عالم الكتب.
الهذلي، يوسف بن علي بن جبارة. (2007). الكامل في القراءات العشر والأربعة الزائدة عليها (جمال بن السيد الشايب، محقق؛ ط 1). مؤسسة سما.

الهمذاني العطار، الحسن بن أحمد. (1411هـ). الهادي في معرفة المقاطع والمبادي (سليمان بن حمد الصقري، محقق) [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

References

Ibn al-Anbārī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad. (2003). Al-Inṣāf fī Masāʾil al-Khilāf bayn al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa-al-Kūfiyyīn (1st ed.). Al-Maktabah al-ʿAṣriyyah.

Ibn al-Anbārī, Muḥammad ibn al-Qāsim. (1971). Īḍāḥ al-Waqf wa-al-Ibtidāʾ (Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān Ramaḍān, Ed.). Publications of the Arabic Language Academy, Damascus.

Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Yūsuf. (1380 AH). Al-Nashr fī al-Qirāʾāt al-ʿAshr (ʿAlī Muḥammad al-Ḍabbāʿ, Ed.).

Ibn Sīdah, ʿAlī ibn Ismāʿīl al-Mursī. (1996). Al-Mukhaṣṣaṣ (Khalīl Ibrāhīm Jaffāl, Ed.; 1st ed.). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Ibn ʿĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir. (1984). Al-Taḥrīr wa-al-Tanwīr: Taḥrīr al-Maʿnā al-Sadīd wa-Tanwīr al-ʿAql al-Jadīd min Tafsīr al-Kitāb al-Majīd. Tunisian Publishing House.

Ibn ʿĀdil, ʿUmar ibn ʿAlī al-Ḥanbalī. (1998). Al-Lubāb fī ʿUlūm al-Kitāb (ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd & ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ, Eds.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris ibn Zakariyyā. (1979). Maqāyīs al-Lughah (ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Ed.). Dār al-Fikr.

Ibn Kathīr, Ismāʿīl ibn ʿUmar. (1999). Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm (Sāmī ibn Muḥammad Salāmah, Ed.; 2nd ed.). Dār Ṭayyibah.

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh. (1990). Sharḥ al-Tashīl (ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid & Muḥammad Badawī al-Makhtūn, Eds.; 1st ed.). Hajar Publishing.

Ibn Mandah, Muḥammad ibn Isḥāq ibn Yaḥyā. (1986). Kitāb al-Īmān (ʿAlī ibn Muḥammad Nāṣir al-Faqīhī, Ed.; 2nd ed.). Muʾassasat al-Risālah.

Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram al-Anṣārī al-Ifrīqī. (1414 AH). Lisān al-ʿArab (3rd ed.). Dār Ṣādir.

Ibn Mihrān al-Naysābūrī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. (1981). Al-Mabsūṭ fī al-Qirāʾāt al-ʿAshr (Sabīʿ Ḥamzah Ḥākimī, Ed.). Arabic Language Academy, Damascus.

Abū al-Suʿūd, Muḥammad ibn Muḥammad al-ʿImādī. (n.d.). Irshād al-ʿAql al-Salīm ilā Mazāyā al-Kitāb al-Karīm. Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf. (1420 AH). Al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr (Ṣidqī Muḥammad Jamīl, Ed.). Dār al-Fikr.

Al-Ikhshīdh, Ismāʿīl ibn al-Faḍl ibn Aḥmad. (1440 AH). Manāzil al-Qurʾān fī al-Wuqūf (Huwaydā Abū Bakr al-Khaṭīb, Ed.) [Unpublished doctoral dissertation]. Umm al-Qurā University.

Al-Astarābādhī, Muḥammad ibn al-Ḥasan. (1975). Sharḥ al-Raḍī ʿalā al-Kāfiyah (Yūsuf Ḥasan ʿUmar, Ed.). Garyounis University.

Al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad al-Harawī. (2001). Tahdhīb al-Lughah (Muḥammad ʿAwaḍ Murʿib, Ed.; 1st ed.). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Al-Ashmūnī, Aḥmad ibn ʿAbd al-Karīm. (2002). Manār al-Hudā fī Bayān al-Waqf wa-al-Ibtidāʾ (Sharīf Abū al-ʿAlā al-ʿAdawī, Ed.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Aṣfahānī, al-Ḥusayn ibn Muḥammad. (n.d.). Mufradāt Alfāẓ al-Qurʾān. Dār al-Qalam.

Al-Ālūsī, Maḥmūd ibn ʿAbd Allāh al-Ḥusaynī. (1415 AH). Rūḥ al-Maʿānī fī Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm wa-al-Sabʿ al-Mathānī (ʿAlī ʿAbd al-Bārī ʿAṭiyyah, Ed.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Bāqūlī, ʿAlī ibn al-Ḥusayn al-Iṣbahānī. (2021). Al-Mulakhkhaṣ fī al-Waqf wa-al-Ibtidāʾ (ʿAbd al-Raḥmān Muḥammad Aḥmad ʿAllūsh Madkhalī, Ed.) [Unpublished doctoral dissertation]. Umm al-Qurā University.

Al-Jubūrī, ʿAbd al-Raḥmān Muṭlak. (1996). Taʿānuq al-Waqf fī al-Qurʾān al-Karīm. Journal of the College of Islamic Sciences, University of Baghdad.

Al-Jurjānī, ʿAlī ibn Muḥammad. (1983). Al-Taʿrīfāt (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Jarmī, Ibrāhīm Muḥammad. (2001). Muʿjam ʿUlūm al-Qurʾān (1st ed.). Dār al-Qalam.

Al-Jawharī, Ismāʿīl ibn Ḥammād. (1987). Al-Ṣiḥāḥ: Tāj al-Lughah wa-Ṣiḥāḥ al-ʿArabiyyah (4th ed.). Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn.

Al-Ḥarbī, ʿAbd al-ʿAzīz. (1425 AH). Waqf al-Tajādhub (al-Muʿānaqah) fī al-Qurʾān al-Karīm. Journal of Umm al-Qurā University for Sharia, Arabic Language and Literature.

Al-Ḥuṣarī, Maḥmūd Khalīl. (2002). Maʿālim al-Ihtidāʾ ilā Maʿrifat al-Waqf wa-al-Ibtidāʾ. Maktabat al-Sunnah.

Al-Ḥamad, Ghānim Qaddūrī. (2004). Al-Madkhal ilā ʿIlm Aṣwāt al-ʿArabiyyah (1st ed.). Dār ʿAmmār.

Al-Khuzāʿī, Muḥammad ibn Jaʿfar. (2019). Al-Ibānah fī al-Waqf wa-al-Ibtidāʾ (Samāḥ bint Muḥammad al-Qurashī, Ed.) [Unpublished doctoral dissertation]. Umm al-Qurā University.
Al-Dānī, ʿUthmān ibn Saʿīd. (2001). Al-Muktafā fī al-Waqf wa-al-Ibtidāʾ (Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān Ramaḍān, Ed.; 1st ed.). Dār ʿAmmār.
Darwīsh, Muḥyī al-Dīn Aḥmad Muṣṭafā. (1415 AH). Iʿrāb al-Qurʾān wa-Bayānuh (4th ed.).
Al-Zabīdī, Muḥammad ibn Muḥammad ʿAbd al-Razzāq. (2001). Tāj al-ʿArūs min Jawāhir al-Qāmūs (Group of Editors). Dār al-Hidāyah.
Al-Zubayrī, Walīd ibn Aḥmad al-Ḥusayn, et al. (2003). The Concise Encyclopedia of the Biographies of the Imams of Tafsīr, Qirāʾāt, Grammar, and Language (1st ed.). Al-Ḥikmah Magazine.
Al-Zarkashī, Muḥammad ibn Bahādur. (1957). Al-Burhān fī ʿUlūm al-Qurʾān (Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Ed.; 1st ed.). Dār Iḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabiyyah.
Zakariyyā al-Anṣārī, Zakariyyā ibn Muḥammad. (1985). Al-Maqṣid li-Talkhīṣ Mā fī al-Murshid fī al-Waqf wa-al-Ibtidāʾ (2nd ed.). Dār al-Muṣḥaf.
Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿUmar. (1407 AH). Al-Kashshāf ʿan Ḥaqāʾiq Ghawāmiḍ al-Tanzīl (3rd ed.). Dār al-Kitāb al-ʿArabī.
Al-Saʿdī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Nāṣir. (2000). Taysīr al-Karīm al-Raḥmān fī Tafsīr Kalām al-Mannān (ʿAbd al-Raḥmān al-Luwayḥiq, Ed.; 1st ed.). Muʾassasat al-Risālah.
Al-Samīn al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf. (n.d.). Al-Durr al-Maṣūn fī ʿUlūm al-Kitāb al-Maknūn (Aḥmad Muḥammad al-Kharrāṭ, Ed.). Dār al-Qalam.
Sībawayh. (1988). Al-Kitāb (ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Ed.; 3rd ed.). Maktabat al-Khānjī.
Al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. (1974). Al-Itqān fī ʿUlūm al-Qurʾān (Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Ed.). Egyptian General Book Organization.
Al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. (2000). Jāmiʿ al-Bayān fī Taʾwīl al-Qurʾān (Aḥmad Muḥammad Shākir, Ed.; 1st ed.). Muʾassasat al-Risālah.
Al-ʿAbd, Firyāl Zakariyyā. (n.d.). Al-Mīzān fī Aḥkām Tajwīd al-Qurʾān. Dār al-Īmān.
Al-ʿUkbarī, ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn. (n.d.). Al-Tibyān fī Iʿrāb al-Qurʾān (ʿAlī Muḥammad al-Bajāwī, Ed.). ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī & Co.
Al-ʿUmānī, al-Ḥasan ibn ʿAlī ibn Saʿīd. (1423 AH). Al-Murshid fī al-Waqf wa-al-Ibtidāʾ (Muḥammad ibn Ḥammūd al-Azwarī, Comp.) [Unpublished master's thesis]. Umm al-Qurā University.
Al-ʿAynī, Badr al-Dīn Maḥmūd ibn Aḥmad. (2010). Al-Maqāṣid al-Naḥwiyyah fī Sharḥ Shawāhid Shurūḥ al-Alfiyyah (ʿAlī Muḥammad Fākhir et al., Eds.; 1st ed.). Dār al-Salām.
Al-Ghazzāl, ʿAlī ibn Aḥmad. (1409 AH). Al-Waqf wa-al-Ibtidāʾ (ʿAbd al-Karīm Muḥammad al-ʿUthmān, Ed.) [Unpublished doctoral dissertation]. Islamic University of Madinah.
Faḍīl, Khālid Ibrāhīm. (2015). The Rare Cases of Waqf and Ibtidāʾ According to Imam Yaʿqūb al-Ḥaḍramī: Collection and Syntactic-Semantic Study [Unpublished doctoral dissertation]. Mansoura University.
Al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad. (1964). Al-Jāmiʿ li-Aḥkām al-Qurʾān (Aḥmad al-Bardūnī & Ibrāhīm Aṭfīsh, Eds.; 2nd ed.). Dār al-Kutub al-Miṣriyyah.
Al-Naḥḥās, Aḥmad ibn Jaʿfar. (1992). Al-Qaṭʿ wa-al-Iʾtināf (ʿAbd al-Raḥmān al-Maṭrūdī, Ed.; 1st ed.). Dār ʿĀlam al-Kutub.
Al-Hudhalī, Yūsuf ibn ʿAlī ibn Jabbārah. (2007). Al-Kāmil fī al-Qirāʾāt al-ʿAshr wa-al-Arbaʿ al-Zāʾidah ʿAlayhā (Jamāl al-Shāyib, Ed.; 1st ed.). Muʾassasat Samā.
Al-Hamadhānī al-ʿAṭṭār, al-Ḥasan ibn Aḥmad. (1411 AH). Al-Hādī fī Maʿrifat al-Maqāṭiʿ wa-al-Mabādīʾ (Sulaymān ibn Ḥamad al-Ṣaqrī, Ed.) [Unpublished doctoral dissertation]. Imam Muhammad ibn Saud Islamic University.

References

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.